



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم: علوم التسيير

تقرير تربص مقدم لاستكمال نيل متطلبات شهادة ليسانس L.M.D في علوم التسيير.

تخصص: إدارة مالية.



الموضوع:

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة تطبيقية لشركة الجزائرية لتأمين الشامل – LA CAAT –

– وكالة الوادي –

إشراف الأستاذ:

جمال عبيد.

الأستاذ المؤطر:

د. بغداد بنين.

إعداد الطلبات:

■ صابرة مشحاط.

■ فاطيمة الزوهرة بن يحي.

■ نسرين قيدوم.

السنة الجامعية: 2017/2016.



الإهداء

إليك أمي

إليك أبي

أهدي هذه الثمرة من ثمار الجهد الذي تلقيتنه عنكما وأول دروسه المفيدة، فتفضلا بقبولها مني
دليل حب واحترام عظيم.

كما أهدي عملي هذا إلى أخي وأخواتي حبابتي وإلى كل الأصدقاء والزملاء و الزميلات بكلية
العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

احبك يا أبي وأمي

فاطمة الزهرة بن يحي

الإهداء

إلى أعز ما أملك في هذه الحياة الدنيا الى من تعبت في حملي وسهرت في تربيتي أُمي الغالية

هنية مشحاط

إلى من غرس في نفسي العقيدة والإيمان الى من رباني فأحسن تربية أبي

عمار

الى سندي في كل المواقف والحياة ومحفزي في المثابرة والنجاح خطيبي وزوجي المستقبلي

قمر الدين بن حشاني

الى أغلى ما أهدتني أُمي في هذه الدنيا أختي الغالية أطل الله عمرها

ماجدة

والى كل إخوتي أتمنى لهم التوفيق في الحياة العلمية والعملية (رشيد، مصطفى، أدهم، محمد

اليمن) وزوجاتهم وأولادهم (ملك، عبد المطلب، لا أنسى حبيبي وابنتي الصغيرة إسراء

وأخيها ضياء الدين)

والى جميع صديقاتي الخاصات (سمية، شيماء، إيمان، ماجدة، فسيبة، فاطمة، وإلى صديقتي الغالية

إيمان بن حشاني، أحلام، يمينة، حسينة، هدى، عايدة، مليكة، خولة، حبيبة....)

ونشكر أيضا الأصدقاء فاطمة الزهراء ونسرين على حرصهم المستمر لانجاز هذه المذكرة جزاهن

الله كل خير.

كلمة شكر

يقول عز من قال (اشكروا لي أشكركم) صدق الله
العظيم

الشكر لله عز وجل عدد خلقه ورضاء نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته
منزل النعمة قبل استحقاقها ورافع البلاء على عباده، على ان وفقنا،
الحمد لله أولا والحمد لله آخرا، له المنة الشاء كله فاعترفنا بالود حفظا
للجميل نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

أستاذنا المشرف بنين بغداد، وشركة (CAAT) ومدير الوكالة عبيد
جمال، اللذان لم يبخلا علينا بتوجيهاتهما، الصائبة وتواضعهما الدائم.
كما لا ننسى وموظفي الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)
كما نشكر الزملاء والى كل طاقم الوكالة على مد يد المساعدة
لاستخراج المراجع من مكاتب الجامعة.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إعداد هذا العمل المتواضع من
قريب ومن بعيد ولو بالقليل القليل.

صابرة... فاطمة... نسرين

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسملة
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
الفصل الأول: أساسيات حول تأمين والتقييم الأداء المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التأمين
03	المطلب الأول: مفاهيم حول تأمين
03	1. نشأة التأمين
05	2. تعريفات التأمين
05	3. وظائف التأمين
07	المطلب الثاني: أهمية التأمين
08	المبحث الثاني: ماهية تقييم أداء المالي
08	المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الأداء المالي
09	1. مفهوم الأداء
10	2. مفهوم تقييم الأداء المالي
11	3. أهمية تقييم الأداء المالي
11	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي
11	1. توازن المالي
16	2. مؤشر المردودية

17	3. النسب المالية
19	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة التأمين	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وكالة الوادي
22	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين
22	1. نشأتها
22	2. مفهومها
23	المطلب الثاني: أهداف ونشاطات المؤسسة
23	1. الأهداف
23	2. النشاطات
25	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
29	المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية
29	المطلب الأول: تحليل النتائج
29	1. تحليل عناصر الميزانية للمؤسسة التأمين الشامل فترة الدراسة
30	المطلب الثاني: أدوات والبرامج المستخدمة
30	1. نسبة المردودية
30	2. نسبة السيولة
31	3. نسبة التمويل والاستقلالية المالية
33	خلاصة الفصل
36-35	الخاتمة العامة
38	المراجع
	الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
27	حساب مختلف رؤوس الأموال العامة	(1.2)
28	حساب نسب المردودية	(2.2)
29	حساب نسب السيولة	(3.2)
30	حساب نسب التمويل الاستقلالية	(4.2)
30	أهم مؤشرات المحسوبة في الدراسة	(5.2)

صفحة	العنوان	رقم الأشكال
27	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة	(1.2)
28	حساب نسب المرودية	(2.2)
29	حساب نسب السيولة	(3.2)
30	حساب نسب التمويل الاستقلالية	(4.2)
30	أهم مؤشرات المحسوبة الدراسة	(5.2)

المقدمة

يمثل تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بكل أشكالها عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية، المادية والبشرية لما يوفره هذا التقييم من بيانات عن أداء تلك الوحدات في الماضي والحاضر وما يتوقع من أداء منها في المستقبل حيث تمثل هذه البيانات أساسا لتصميم استراتيجيتها وتنفيذ قرارات، فيعتبر تقييم الأداء من الموضوعات الأساسية التي لا بد من التركيز عليها في المرحلة الراهنة، خاصة وأن الجزائر تسعى دائما للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويقيت شركات التأمين العمومية، تعاني من موروثها الإداري وبعض الإملاءات من السلطة السياسية والإبداعية، فهي تعاني من تأخر كبير في طريقة تقديمها لمنتجات التأمين في الوقت الذي يجب عليها أن تثبت قوتها ونوعيتها، أما فيما يتعلق بمواردها فقد شهدت هاته الشركات هروبا في بداية الانفتاح والتحرير للقطاع لموظفيها لشركات التأمين الخاصة لما تقدمه هذه الأخيرة من مزايا خاصة، بينما من الناحية التعويضية نجد أن الشركات تتماطل في عملية سداد مشتركها ومكثيها وهذا ما سبب هروبا وعدم الإحساس بالثقة.

ولكن في المدة الأخيرة نجد أن شركات التنافسية في السوق من عمليات إعادة التأمين العمومية تحاول المحافظة على حصتها الكبيرة واسترجاع ميز الهيكلية لشركات القطاع العمومي وتكوين شركات تابعة لشركات الأم، هذه الأخيرة شهدت استقرار سياسيا وبالتالي شهدت تزايدا في الطلبات بتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها شركات التأمين لزبائنهم بالإضافة إلى تزايد المطالب بدفع شركات التأمين إلى البحث عن رضاهم وهذا من خلال تعظيم المردودية، فالقيمة المضافة الناتجة عن العمل من فعالية وأداء أصبحت إذن من أولويات كل شركات التأمين إيجاد أفضل الأدوات والطرق التنظيمية لاستعمالها بعقلانية.

فمن أجل تحسين أداء شركات التأمين في الجزائر الذي مر من الاقتصاد الموجه والقرارات المركزية فإننا نعتبر معايير الأداء من الرهانات الكبيرة المطلوب معرفتها في محيط اقتصادي مالي أصبح يوما بعد يوم غير أكيد حقيق، فهو لا يوفر حولا خارقة، ولكن يستطيع ان يمنحك القدرة على التأقلم، وخاصة إدارة التغيير التي تسمح بتأمين حياة وبقاء الشركات الوطنية للتأمين، بمعنى آخر قطاع التأمين في حاجة إلى تغيير راديكالي في أفكاره، لذلك يجب أن تكون هناك قيادة تغيير مستمرة نحو الأحسن.

1. مشكلة البحث

وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة من أجل طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى يمكن لشركات التأمين تحقيق هامش ملاءة مالية جيدة يضمن لها تلبية متطلبات المؤمن لهم ؟

ومن خلال السؤال الجوهرى، يمكن طرح جملة من الاسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الاجابة عنها، وهي:

- كيف يمكن لعملية تقييم الاداء المالي أن تساهم في حماية وضمان التزامات المؤمن لهم؟
- هل الشركة الوطنية للتأمين حققت معدلات هامش ملاءة ممتازة سمحت لها بتطوير محفظة الأنشطة التأمينية خلال فترة الدراسة؟

2. فرضيات البحث

- على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقا لهذه الدراسة وهي:
- أن عملية تقييم الاداء المالي تساهم في حماية وضمان التزامات المؤمن لهم من خلال تحديد نسب معيارية تساعد على معرفة الوضعية المالية لشركات التأمين الشامل.
 - أن المؤشرات المتعلقة بالسيولة لشركة التأمين جيدة وبالتالي لدى الشركة ملاءة مالية ممتازة .

3. مبررات اختيار البحث

- لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية فيما يأتي :
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية .
 - محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري .

أما عن المبررات الذاتية فهي كما يلي :

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة .
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات .
- إمكانية مواصلة البحث في موضوع الأداء الكلي للمؤسسة

4.أهداف البحث

نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الاهداف المرجوة من البحث تمثلت فيما يلي:

- التحقق من الفرضيات الموضوعية، والعوامل المتحركة فيه؛
- التعرف على الأداء المالي لشركة التأمين؛
- تطبيق مؤشرات الأداء المالي على شركة التأمين.

5.الاهمية

- اهمية المعايير و الماشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الانشطة المالية
- تحديد نقاط القوة لتشجيعها ونقاط الضعف لمعالجتها
- الاهمية البالغة لدى المسيرين والفئة الخاصة بالوظيفة المالية بالمؤسسة

6.حدود الدراسة

تمت دراستنا في شركة التأمين الشامل وكالة الوادي الواقعة في حي الصحن و ذلك في فترة التبرص ممتدة ما بين 2017/03/10 الى 2017/04/28 بغرض دراسة الأداء المالي لشركة في فترة من 2013 إلى 2015 .

7. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع البحث وإرادة منا للوصول الى كافة تطلعاتها، كان لزاما علينا اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات المالية والاقتصادية حيث حاولنا توظيف كل واحد منا كلما دعت الحاجة البحثية الى ذلك.

وبشكل عام، فقد اعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفاهيمي، وهذا من خلال التغطية للجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع من خلال ابرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها وربط الاسباب بالنتائج. وعلى المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام ادوات التحليل الحسابي (التوازن المالي، المؤشرات المردودية، النسب المالية)

8. صعوبات البحث

برغم من كل السهولات التي وجدناها مع المؤسسة دراسة الحالة وجدنا غياب مصلحة جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وحساب المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين لما تمتاز به هذه الأخيرة من تعقيدات أثناء الحساب.

9. خطة البحث وهيكله

قصد الاجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين، أحدهما نظري وآخر تطبيقي، كما يلي:

الفصل الأول: يتعرض هذا الفصل الى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالأداء المالي وأهميته داخل المؤسسة بالإضافة إلى التأمين، حيث تم في المبحث الأول من الفصل الأول تعريف التأمين وأهميته أما المبحث الثاني تم فيه التطرق مؤشرات التوازن المالي وكيفية حسابها

الفصل الثاني: وفي هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على شركة التأمين الشامل وكالة الوادي بناء على القوائم المالية لسنة (2013، 2014، 2015) للشركة محل الدراسة، على الجانب التطبيقي .

الفصل الأول

أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

يختلف التأمين عن السلع والخدمات الأخرى، كما تختلف طبيعة عمل شركات التأمين عن بقية المؤسسات المالية المصرفية وهيئات الادخار وغيرها، ولذلك فإن عملية تقييم أداء شركات التأمين هو موضوع في غاية الخصوصية والدقة ويهتم في المقام الأول بمؤشرات التقييم المالي أو النسب المالية وإن كانت هناك بعض المؤشرات العامة التي يجب أن يتم التقييم على أساسها ولا يمكن اعتبارها قليلة الأهمية وكذلك لا يمكن إهمالها لما لها من تأثير على الأداء المالي لشركة التأمين.

تعد المؤشرات المالية الأساس عند تقييم أداء شركات التأمين، ولذا فقد تم في هذا الفصل التزود بالإطار النظري للتأمين أي مفهومه وخصائصه وأسس، وكذا الأداء المالي من خلال مفهومه وأهميته ومؤشرات التوازن المالي والتي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة من جهة، بالإضافة إلى التطرق لدراسات السابقة التي تمس موضوع الدراسة قصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول التأمين في الجزائر

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

المطلب الثاني: أهمية شركات التأمين في اقتصاد الجزائر

المبحث الثاني: التحليل النظري لتقييم الاداء المالي في شركات التأمين

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في شركات التأمين

المبحث الأول: أساسيات حول التأمين

منذ أن وجد الانسان حاول البحث عن الحماية ضد الأخطار المحيطة به و المتزايدة مع تقدم الحياة المعاصرة، فحاول بالبداية حماية نفسه و أفراد عائلته و المقربين إليه ومع مرور الوقت انتقل إلى حماية ممتلكاته (السكن، المنتجات، الزراعة الحيوانات)، فولد التأمين كوسيلة لإيجاد نوع من التعاون بين مجموعة من الأفراد ومساعدتهم على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي منهم .

المطلب الأول: مفاهيم حول التأمين

1. نشأة التأمين¹

ارتبط ظهور التأمين بظهور وتطور التضامن و التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لخطر معين من أجل تخفيف حدة الخسارة تصيب ضحايا سوء الحظ بفعل تحقق الخطر وتوزيع الخسارة على كافة الأعضاء إلى أن وصل إلى الصورة التي عرف بها بالعصر الحديث.

وقد ذكر المؤرخون أن قدماء المصريين عرفوا التأمين التعاوني من خلال تكوينهم لجمعيات دفن الموتى فقد دعاهم اعتقادهم بحياة أخرى بشرط الاحتفاظ بأجسادهم سليمة بعد موتهم، وقد استدعى اعتقادهم هذا انفاق مصاريف باهضة عندما تحدث الوفاة وقبلها بغرض تحنيط وبناء القبور فأنشأت جمعيات تقوم بهذه المراسيم للأعضاء الذي يعجز ذووهم عن الانفاق عليهم بعد موتهم وذلك نظير قيام الأعضاء بدفع اشتراك سنوي للجمعية أثناء حياتهم

لكن التأمين أول ما ظهر في صورته الحديثة كان بالعصور الوسطى لدى الرومان و اليونان بنطاق العمليات البحرية، حيث سمح عقد القرض على السفينة بظهور التأمين البحري وهو عبارة عن رهن يقع على سفينة ضمانا للمال الذي طلبه التجار كقرض من البنك للقيام بالرحلة، وفي حال غرق و هلاك السفينة يفقد المقرض المال الذي دفعه ولا يعوض، أما اذا نجحت الرحلة ووصلت السفينة سالمة لميناء الوصول يعوض المقرض (البنك) عن المبلغ مضافا اليه معدل فائدة متفق عليه مسبقا بالعقد قد يصل إلى 40 ووجه الشبه بين عقد القرض و عقد التأمين يكمن في أن المقرض يقوم بدور المؤمن و المبلغ الذي يقدمه كقرض هو مبلغ التأمين أما الفائدة التي يحصل عليها تمثل قسط التأمين، أما أوجه الاختلاف بينهما فيتمثل في أن قسط التأمين يدفع سواء تحقق الخطر أم لا أما الفائدة بعقد القرض لا تدفع إلا عند وقوع الخطر، كذلك بالنسبة لمبلغ التأمين لا يدفع إلا بتحقيق الخطر أما مبلغ القرض يدفع

1 - . محمد جودت ناصر ، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص59 :

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

القرض يدفع كذلك، كما أن عقد القرض على السفينة يتضمن معنى الرهان و المقامرة حيث يراهن المقرض على وصول السفينة سالمة فإذا تحقق ذلك كسب الرهان و يحصل على مبلغ القرض مع معدل الفائدة .

وخلال القرن 12 م وبتطور التجارة قام الأب جريجوار التاسع سنة 1234م بتحريم معدل الفائدة واعتبره ربا ،وهنا بدأ التفكير في طريقة لضمان الأخطار حيث يتعهد البنك أو التاجر بضمان وفي حال الخسارة قيمة الأضرار التي يتعرض لها السفينة وذلك مقابل حصوله على مبلغ من المال يحدد مسبقا.

ويذهب البعض بانه بموانئ البحر المتوسط "جنوا، فينيسيا، مرسيليا، برشلونة ، الاطلنتيك"وبعدها بيبورتو، بوردو، بروج، تطورت القواعد الأساسية للتأمين البحري و أقدم عقد تأمين بحري كتب سنة 1347 بجنوا وظهرت أول شركة تأمين بحرية سنة 1424 م .

وقد ظهرت أنواع أخرى من التأمينات نذكر منها:

التأمينات على الحياة على يد الإيطالي tontini، بفرنسا بالقرن 18 م أين شكل أول شركة تكافلية (tontine) وقد واجه هذا النوع من التأمينات صعوبات وعدم تقبله من الدول .ووجدت أول وثيقة تأمين على الحياة مسجلة بلندن عام 1583 ،وتؤمن على حياة شخص يدعى "وليم جيبونز"وقد عقد هذا التأمين لصالح محام يدعى ريتشارد مارتن بمبلغ ثلاثمائة وثلاثة وثمانون جنيهًا إسترلينيًا.

التأمين ضد الحريق ظهر سنة 1666 م إثر نشوب حريق هائل بلندن أدى إلى إتلاف أكثر من 13 ألف منزل و 100 كنيسة، الأمر الذي جعل الناس يفكرون في طريقة تمكنهم من حماية أنفسهم وممتلكاتهم من خلال نظام التأمين، وظهرت بالبداية بعض المكاتب و الجمعيات منها مكاتب فونكس fonex وجمعية hand in hand سنة 1696 م التي اقتصر نشاطها ببدايتها على تأمين المباني فقط.

لكن فيما بعد ظهرت شركات تأمين تمارس أعمال التأمين على المباني وغيرها

- التأمينات من المسؤولية ظهرت مع التطور الصناعي و اكتشاف البخار و الآلات الميكانيكية المعقدة وكذلك وسائل المواصلات مما يعني زيادة المخاطر وكثرة الحوادث فظهرت الحاجة إلى تأمين المسؤولية بأنواعها(المسؤولية ضد إصابات العمل،حوادث السيارات...).

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

- التأمين الجوي يعتبر حديث النشأة حيث ارتبط ظهوره بدخول الطيران مجال النقل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وظهور حوادث الطائرات مما اضطر بعض الحكومات إلى فرض إلزامي التأمين على الطائرات .

ومع مرور الوقت وتوسع الأعمال و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية للإنسان عرف نشاط التأمينات انتشارا واسعا ودخل مجالات كثيرة، وازدادت عقود التأمين المكتتبه كالتأمين ضد السرقة، موت الحيوانات تنوع عقد التأمينات على المسؤولية (كمسؤولية الأطباء ، مسؤولية استعمال المنتجات المصنعة كأدوات التجميل مثلا).

1.2. مفاهيم عامة حول التأمين

يمكن إعطاء عدة تعاريف للتأمين وذلك على النحو التالي :

1.2.1. تعريف التأمين لغة " :تأمين على وزن تفعيل مصدر أصله (أمن) بتشديد عينه أي الميم . وأمن فعل ماضي من (أمن) و له معان كثيرة في اللغة منها : بمعنى الأمان ولاطمئنان و هو ضد الخوف ويقال أمانة أي دخل في أمانة وأمن بمعنى وفر لغيره الأمان ، ونقول منه : أمن فلان تأمينا

1.2.2. التعريف القانوني " : هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو راتبا أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة².

1.2.3. التعريف الاقتصادي : يعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه " أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة ، المنزل ، المستودع) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر¹

2- وظائف التأمين :للتأمين عدة وظائف نذكر منها كالتالي :

1-2 التأمين كعامل من عوامل الأمان وتكوين رؤوس الأموال:

أ) **التأمين كعامل من عوامل الأمان:** يعتبر التأمين وسيلة لبث الأمن، فهو يؤمن الشخص ضد ما قد يحيط به من خسائر تحدده في نفسه أو في ماله، ذلك أن الحياة المعاصرة أصبحت مليئة بالأخطار من جرائم التقدم الحضري، وما صاحب ذلك من انتشار الآلات المتطورة و الحديثة ووسائل النقل المختلفة البرية منها

¹حري محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ، — ص : 34

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

و الجوية و المصانع و العمارات الضخمة، وغير ذلك من الحضارة، مما يجعل الناس يلتمسون في التأمين مالا يقيهم شر الأخطار التي يتعرضون لها، فإذا احاط للمستقبل أمن ضررها، وعادت الطمأنينة إلى نفسه.

(ب) **التأمين وسيلة من وسائل تكوين رؤوس الأموال**: يعتبر التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال، فمن التأمين يمكن تجميع مبالغ طائلة تفيد المستأمنين و الاقتصاد الوطني فالتأمين على الحياة في أكثر صورة ليس إلا وسيلة من وسائل الادخار¹

التأمين كعامل من عوامل التنشيط التأميني: ذلك أن الوسيلة التي يعتمد عليها أغلب الأفراد في الحصول على ما يحتاجون إليه من قروض هي تقديم مال من أموالهم، أو عقار منقول ضمانا للقروض، ما دام هذا المال موجود لم يتلف، أو يهلك يضل الضمان قائما أو متحققا، ولكن هذا المال قد يسرق أو يحرق، فيضيع ما كان يعول عليه الدائن من ضمان تفاديا لهذا، وتمكيننا للدائن.²

على حقه جرت العادة أن يلزم المقرض المقرض و يؤمن من الشيء المرهون من السرقة للقانون المدني، أيضا إذا لم يكن لدى الراغب في الائتمان مال يقدمه ضمانا للدائن، على ثمره عمله، فإنه يستطيع الحصول على الائتمان الذي ينشده، إذا هو أمن على حياته لصالح الدائن، فيتولى مبلغ التأمين في حالة وفاته الى دائئه.

وكثيرا ما يقبل المؤمنون على حياتهم على الاقتراض من نفس شركة التأمين أو من بعض البنوك بضمان وثيقة تأمين على حياتهم، بل و قد تفضل ذلك شركة التأمين نفسها.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن التأمين يساعد الدولة في الحصول على ما تحتاجه من قروض، إذ تحتفظ شركات التأمين باحتياطي كبير و توظفه في شراء السندات التي تصدرها الهيئات العامة، وهذا ما يؤدي إلى تقوي و تعزيز الائتمان العام للدولة.

2-3 للتأمين وظيفة يؤديها للاقتصاد الوطني: وذلك أن شركات التأمين، كثيرا ما تستثمر رؤوس الأموال التي تجمدها في المشروعات العامة في سندات للقروض التي تطرحها الدولة في الأسواق، وما فيه من فوائد تعود على المستأمن بنفع على الاقتصاد الوطني و ازدهاره، ولأهمية التأمين تتدخل دول كثيرة فيه فتفرضه جبرا في بعض الحالات، كما هو الحال في فرنسا و مصر كما أن شركات إعادة التأمين الوطني، وقد جرت إعادة التأمين مع شركات أخرى

¹ عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حق في مشروع. دراسة مقارنة. منشورات الحلبي. الحقوقية، بيروت 2003 . 28

² مرجع سبق ذكره

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين وتقييم الأداء المالي

في دول مختلفة، فتوزع في ذلك الآثار المترتبة على الكوارث على أساس دولي، وله أهمية كبيرة و عظيمة في تحقيق نوع من التوازن و الاستقرار العام، وكفيل أيضا بـث الثقة لدى شركات التأمين الوطنية.¹

المطلب الثاني: أهمية شركات التأمين في اقتصاد الجزائر

يعد التأمين أحد القطاعات الخدماتية الهامة في اقتصاديات الدول، إلا أن هذا القطاع يعاني من قلة الأهمية في الجزائر لأسباب ثقافية خاصة بالمواطن الجزائري الذي لا يعي بأهمية تأمين الأملاك أو تأمين الأشخاص. فالتأمين في الجزائر لا يمثل سوى 0.03% من معدل الدخل الوطني مقارنة مع الولايات المتحدة التي يمثل عندها 4.11% من معدل الدخل الوطني أو حتى مع المغرب و تونس الذي يمثل على التوالي 0.64% و 0.12% من معدل دخلهما الوطني.

بمقتضى المرسوم الرئاسي 95-07 لجانفي 1995 تم فتح ميدان التأمين إلى الخواص .

على المستوى العالمي تحتل الدول المصنعة المراتب الأولى فيما يخص التأمين، إذ يمثل التأمين 30.8% من مستحقات الحصة العالمية لأمريكا الشمالية، و 29.8% بالنسبة لأوروبا، 35.3% بالنسبة لآسيا. ولا تمثل إفريقيا إلا 1.2%.

¹ - أجيدي م عراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، طبعة 2004؛ ص 04

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية

للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم وبالإدارة وبالموارد البشرية.

وعليه فنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف وأهمية والمؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية الأداء وتقييم الأداء المالي

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي، وأهميته .

1. مفهوم الأداء

يقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، و لذلك فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها أي انه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي نسعى من خلال هذه الأنشطة إلى تحقيقها.

ويمكن القول أيضا أن الأداء هو محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهوم الفعالية: وهي الوصول إلى الأهداف المرجوة و تخفيض الموارد المستخدمة¹.

2. مفهوم تقييم الأداء المالي

1.2. مفهوم تقييم الأداء

تقييم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلي (الإنجازات التي تمت) بالمعايير الموضوعية مسبقا و القيام بعملية تحليل الانحرافات إن وجدت بين الأداء الفعلي و المعايير الموضوعية ، وبالتالي يشكل تقييم الأداء الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية التي يترتب عليها اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل ، يوفره من بيانات و معلومات وما يسهم به من جهود في تخفيض و تحديد المشكلات ووضع خطط الحلول و التطوير².

¹ .حاج الله الشريف, دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء مؤسسة الاقتصادية, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص محاسبة, جامعة الوادي, 2008-2009, ص: 84

² - قديد فوزية, المورد البشري وتحسين أداء المؤسسة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , تخصص إدارة أعمال, جامعة الوادي, 2005-2006, ص: 32

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

انطلاقاً من الاختلاف حول مفهوم الأداء ، فإنه توجد عدة وجهات نظر حول تعريف تقييم الأداء نذكر أهمها :¹

- تقييم الأداء كجزء من الرقابة : لأنه يتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية .
- تقييم الأداء كأداة لتقييم النتائج : لأنه يستخدم أدوات و طرق للتحقيق من بلوغ الأهداف .
- تقييم الأداء كعملية اتخاذ القرارات : لكنه في الواقع هو يشمل معلومات تساعد على اتخاذ القرار .
- تقييم الأداء كقياس : لكنه في الحقيقة يختلفان ، فالقياس يتم عند التنفيذ أي قياس النتائج ، أما التقييم فهو الفرق بين المهدف و القياس ، كما أن هذا الأخير كمي لكن التقييم إثراء له أي يوضح القيم المقاسة .
- تقييم الأداء كتقدير : لكنه غير كاف ، فانطلاقاً من القياس الذي يتكامل مع التقدير أي بتقدير الأداء المتحقق يتم التقييم بين المهدف و القياس لاتخاذ القرار الأمثل .

2.2. مفهوم الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء المالي مفهومًا طبقاً لأداء العمل حيث إنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة .

ويعد الأداء المالي أيضاً أنه وصف لوضع المؤسسة و تحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات ، الموجودات المطلوبة وصافي الثروة كما يذكر أن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة و يعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة .
ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية :

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية .
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المديرين على مردودية الأموال الخاصة .
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض و أرباح .
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة و هذا ما يؤدي بنا إلى ضرورة تحليل المردودية الاقتصادية، المردودية المالية و أثر الرافعة المالية كإحدى أهم المعايير المستخدمة في قياس الأداء المالي والتي لها علاقة أيضاً بالقيمة .²

¹ نذير بوسهوه و علي مكيد، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع المجلد الأول، 2014، ص 157

² سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص 348.

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

3.2. مفهوم تقييم الأداء المالي

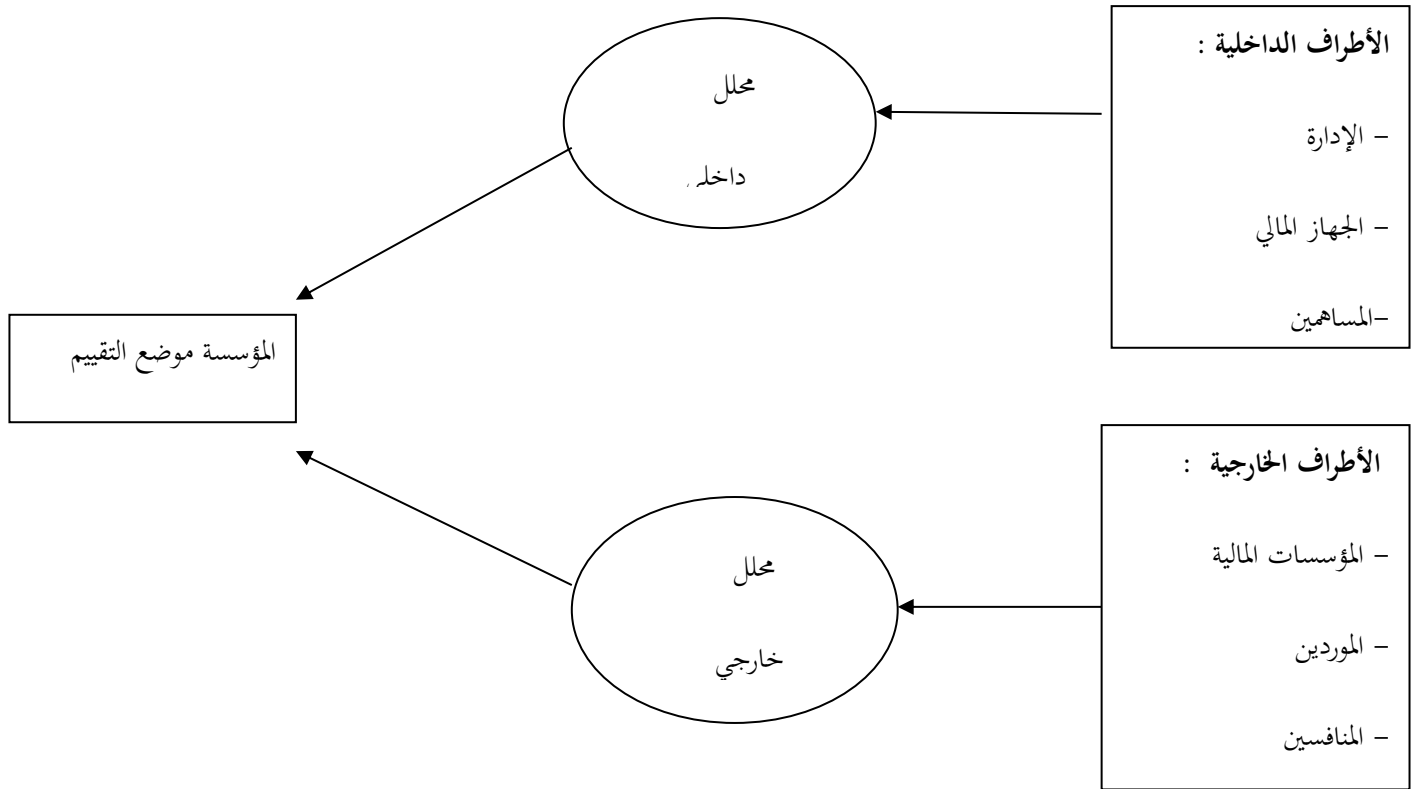
يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية، المادية و المالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة .

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات ، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين .

— كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية ¹.

— و يعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوماً ضيقاً بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ².

الشكل رقم : (1-1) : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء.



المصدر : جمال الدين المرسي و آخرون ، الإدارة المالية "مدخل لاتخاذ القرار"،الدار الجامعية ، 2006 ، ص 98

¹ مرجع ذكر سابق ، ص 349 .

² إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ص 60 .

3. أهمية الأداء المالي¹

إن لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة لاستمرار نشاط المؤسسة حيث تكمن في فيما:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها .
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة .
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات .
- المساعدة في فهم البيانات المالية .
- تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم.
- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل.
- التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجري فيها التحسينات.

المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن عملية تحليل الوضعية المالية في شركات التأمين تعتمد على عدة مؤشرات تتمثل أهمها فيما يلي :

1. التوازن المالي

1.1. تعريف التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل ألقيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة ، و استعمالاتها من جهة ثانية ، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها و كذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها .

2.1. مستويات التوازن المالي

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ، و هو من أهم المبادئ و الشروط التي يعتمد عليها إلى حد ما في عملية التعامل مع

¹ عبادي محمد و سليم حود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية.

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

المقرضين ، نجد التوازن المالي لهيكل المؤسسة و الذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل و مدة وجودها بالمؤسسة مع قيمة الاستعمالات و مدة استعمالها فيها و هذه القاعدة تعطي ثلاث توازنات فرعية:

أ. رأس المال العامل (FR)

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة أي الاستثمار في فقرات

النقدية و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي و غيرها من الفقرات المماثلة .

ويعرف أيضا رأس المال العامل في المؤسسة ما بأنه الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة) .

و يتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية : ¹

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

• أنواع رأس المال العامل :

- رأس المال العامل الصافي : يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول من الأصول المتداولة ، و يدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي.²

$$\text{رأس المال العامل الدائم (الصافي)} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الدائم (الصافي)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون}$$

- رأس المال العامل الخاص : يعتبر (إذا كان موجبا) الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة . و يتم احتساب رأس المال العامل الخاص بمعدلة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس مال العامل الدائم} - \text{ديون طويلة الأجل}$$

¹ محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، شركات و أسواق مالية ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، الطبعة الثانية 2009 ص 12-13

² إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ص 62

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

- رأس المال العامل الإجمالي : و يعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموعة الأصول المتداولة ، و التي طبعا تستعمل لدورة استغلالية واحدة . و يقصد به أيضا إجمالي الموجودات المتداولة بفقراتها المختلفة، و المعروف ماليا عن هذه الفقرات أنها يجب أن تتحول إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة ، و لذلك فلا استثمار فيها استثمار قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة و هذه الأصول هي النقدية ، الاستثمارات قصيرة

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}$$

- رأس المال العامل الخارجي : وهو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي قيمة ديونها المختلفة .

$$\text{رأس مال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون}$$

• الاعتبارات الواجب اتخاذها عند حساب رأس المال العامل¹:

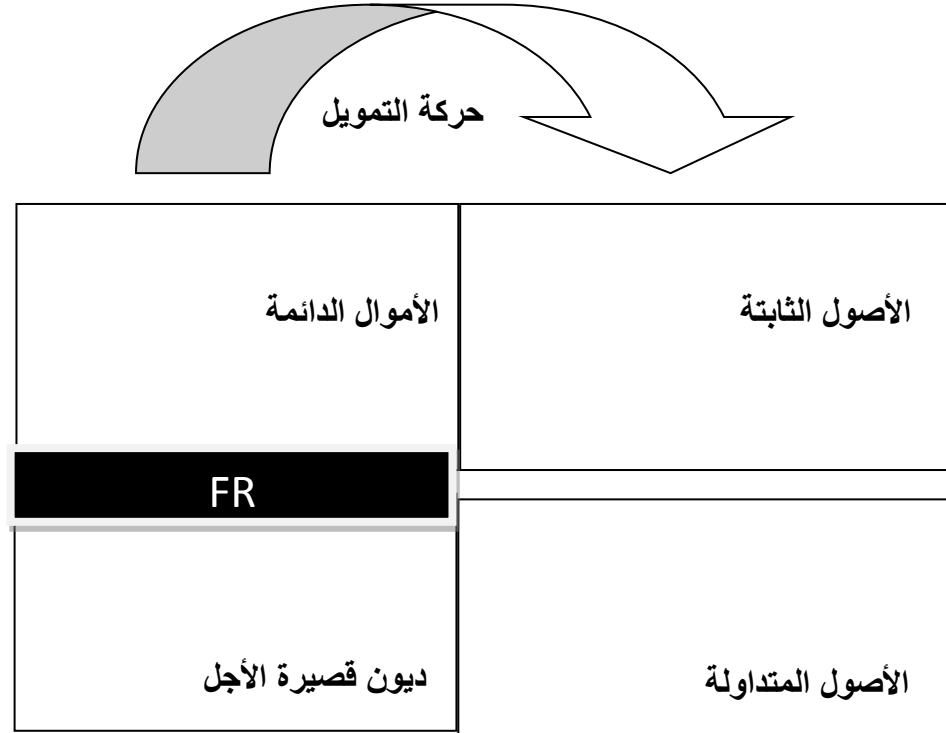
- مكونات الأصول المتداولة و درجة سيولتها .
- مكونات المخزون و مدة تحقيقه أو حركته .
- مكونات الخصوم و التناسب فيما بينها و خاصة الديون .

• حالات رأس المال العامل :

أ-منظور أعلى الميزانية : يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة ، و يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل :

¹ فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص32.

شكل رقم (1-2) : الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية



المصدر : إلياس بن ساسي و يوسف ، مرجع سبق ذكره ص 68 .

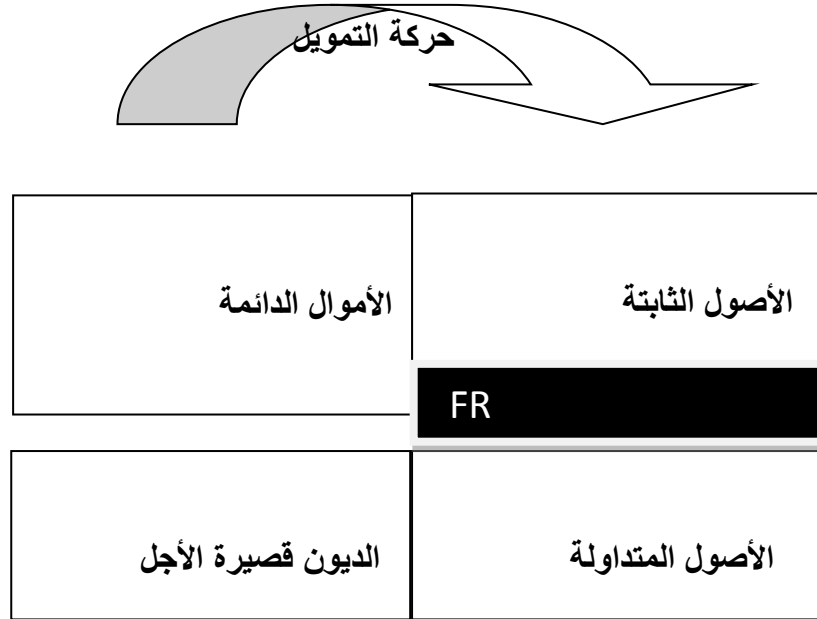
الحالة الثانية : رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) : في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية

لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة

حيث يلي جزء منها هذه الاحتياجات فقط ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل¹.

¹ مرجع سبق ذكره ص 68 .

الشكل رقم : (1-3) : الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية .

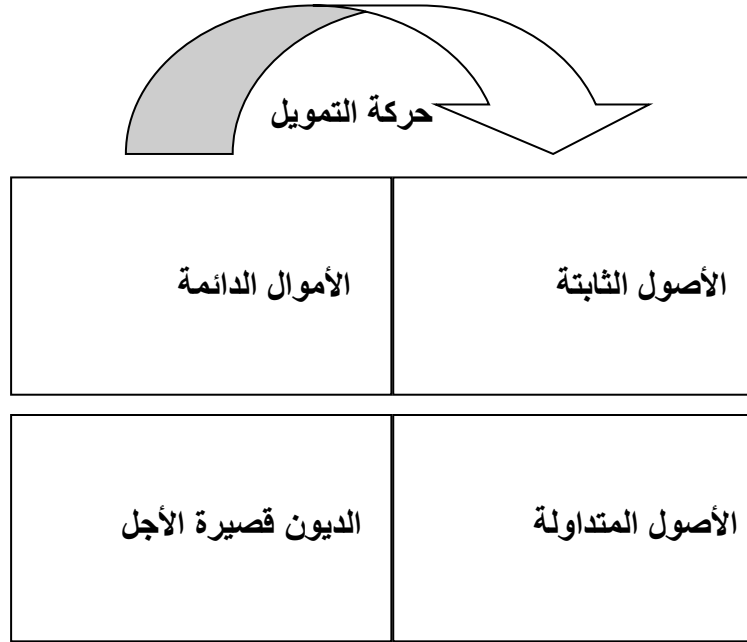


المصدر: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص 69

الحالة الثالثة : رأس المال العامل معدوم) الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة : (وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة .¹

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص 6

الشكل رقم (1-4) : الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية



المصدر : إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ص 6

2. مؤشرات المردودية

1.2. المردودية

- تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية المؤسسة، وهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمديرين التي تقوم بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين لها هما :
- المردودية المالية : تم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{مردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

- المردودية الاقتصادية : العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها .وتحسب بالعلاقة التالي :

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصل الاقتصادي}$$

3.النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

1.3.نسبة السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

- نسبة السيولة العامة :تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب كما يلي : ¹

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

$$1 \leq \dots\dots\dots$$

- نسبة السيولة المختصرة :تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير ، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية ، التي تؤثر على المخزونات.

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{قيم قابلة للتحقق} + \text{قيم جاهزة}) \div \text{القروض قصيرة الأجل}$$

وتحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء.

¹ منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ، ط 2 ، الإسكندرية ، 1991 ، ص46

الفصل الأول: أساسيات حول التأمين و تقييم الأداء المالي

- نسبة السيولة الفورية : تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة ، وذلك دون أن تكون هناك التزامات مستحقة للمؤسسة في المدى القصير ، أو بعبارة أخرى تبين هذه
- نسبة السيولة الفورية = النقدية ÷ قروض قصيرة الأجل
- لها وتحسب بالعلاقة التالية :

2.3. نسبة التمويل والاستقلالية المالية

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، ومن أهم هذه النسب نجد مايلي :

- **نسبة التمويل الدائم** : تعتبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالي :

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة

الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.¹

- **نسبة الاستقلالية المالية** : تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئيتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 ، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة.²

¹ منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 48

² منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 47

خلاصة :

من خلال ما جاء في هذا المبحث فقد تم التطرق في المطلب الأول إلى مفاهيم أساسية الأداء

المالي للمؤسسة بالإضافة أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، المطلب الثاني تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي بأنواعها رأس مال العامل والاحتياج في رأس مال العامل بالإضافة إلى الخزينة بالإضافة إلى مؤشرات السيولة والمردودية.

من خلال أدوات ومنهج البحث بالإضافة إلى عينة ومجتمع الدراسة والهدف من تلك الدراسة وكل هذا من أجل.

تسهيل حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني والذي سيتم فيه دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين.

الفصل الثاني

تقديم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

وكالة الوادي

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

سيتم في هذا الفصل اسقاط الجوانب النظرية في الميدان التطبيقي ودراسة إحدى شركات التأمين الرائدة وهي الشركة الوطنية للتأمين الشامل، وقد اعتمدنا في اختيار دراسة الشركة على قوائمها المالية متمثلة في (قائمة الميزانية وقائمة جدول حسابات النتائج) وذلك لسنوات (2013-2014-2015) وسنتطرق في هذا الصدد إلى مجموعة العناصر التالية:

التطرق لعينة ومجتمع الدراسة بالإضافة للأدوات والبرامج المستخدمة؛ تشخيص الوضعية المالية الشركة (LA CAAT)؛ للمؤسسة وعرض نتائج مؤشرات التوازن المالي خلال فترة الدراسة، والسيولة...؛ عرض النتائج

وتفسيرها كما وضعناها في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وكالة الوادي

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وكالة الوادي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم المؤسسة الجزائرية لتأمين الشامل بتطرق إلى نشأتها ومفهومها وإبراز أهداف مع النظر إلى هيكل التنظيمي.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم المؤسسة

سوف نتطرق من خلال المطلب من المبحث الاول النشأة ومفهوم المؤسسة من خلال شرح كل عنصر على حدا .

1.نشأتها :

المؤسسة الجزائرية لتأمين الشامل LA CAAT تأسست وفقا لأمر 85_82 ب 30 أفريل سنة 1985، تحت شكل مؤسسة عمومية اقتصادية في إطار هيكل المؤسسة الجزائرية لتأمينات LA CAAR وقد اوكلت اليها مهمة ضمان اخطار النقل البري البحري الجوي وخلال سنة 1989 بعد الاصلاحات الاقتصادية التي حدثت وعرفت استقلالية المؤسسات العمومية اتخذت المؤسسة شكل شركة مساهمة الاقتصادية SPA براس مال اجتماعي 60 مليون 160مليار في سنة 2014

وبعد صدور قانون التأمينات الجديد 1995 وانتقال من احتكار الى مجال المنافسة قامت الشركة بإحداث تغيرات عديدة بهيكلها لتأقلم مع ممارسة جميع انواع التأمينات حيث استطاعت خلال فترة قصيرة من التوسع عبر كامل التراب الوطني ومضاعفة رقم اعمالها الذي بلغ 339 مليون دج سنة 1986 وانتقال خلال عشر سنوات الى 3 مليار دج ليصل الى 8914 مليار خلال سنة 2004 وبهذا اصبحت تعتبر من اهم الشركات العمومية المتواجدة في الجزائر .

2.مفهومها

هي مؤسسة وطنية عمومية ذات اسهم يقدر رأسمالها 16.000.000.000 دج متخصصة في جميع انواع التأمين ماعدا التأمين الفلاحي تقع في شارع الاخوة بواو _ بير مراد رايس -الجزائر العاصمة تقوم هذه المؤسسة بعدة نشاطات في مجال التأمين السيارات الاشخاص الممتلكات و النقل .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

كان عدد وكالاتها في سنة 2015 101 وكالة مباشرة و 53 وكيل عام متفرقة على 43 ولاية ومؤطرة ب 7 مديريات جهوية (الجزائر 1 2 3 وهران، عنابة، قسنطينة، غرداية، وفي 2017 تم فتح وكالتين جهويتين في كل من تلمسان وسطيف¹.

المطلب الثاني : اهداف و نشاطات المؤسسة LA CAAT

في المطلب الثاني من هذا المبحث سنقوم بذكر اهداف ونشاطات المؤسسة مع الشرح المفصل لكل عنصر :

1. الاهداف

تسعى الشركة الجزائرية لتأمين الشامل الى تحقيق الاهداف التالية :

- الدفاع عن مكانتها كرائدة بفرع تأمينات النقل .
- التنوع بمحفظة عقودها والعمل على تطوير وطرح منتجات جديدة .
- العمل على زيادة حصتها بسوق التأمينات .
- العمل على زيادة حصتها بسوق التأمينات .
- عصرنه تطوير طرق التسيير داخل الشركة .
- تحسين صورة الشركة لدى زبائنها والجمهور .

ومن خلال النتائج الحسنة التي حققتها الشركة الجزائرية للتأمينات خلال السنوات الاخيرة تمكنت من الحصول على احسن تصنيف مقدم لشركة تأمين الافريقية من قبل وكالة 's standard & poor

2. نشاطات الوكالات للمؤسسة :

تأمين السيارات : يشمل هذا النوع من التأمين على جميع والسيارات سوى كانت ذات استعمال الخاص والدراجات النارية الشاحنات الجرارات والسيارات الشحن .

تأمين الممتلكات : ويخص هذا النوع من التأمين المنازل و المحلات

¹ شركة التأمين وكالة الزادي

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

تأمين النقل: ويتضمن هذا النوع التأمينات البحرية والتي تخص تأمين البضائع الاجسام البحرية والتأمينات الجوية التي تتضمن كذلك تأمين البضائع والأجسام الجوية وكذلك تأمين النقل البري الخاص و العام.

تأمين الأخطار المتعددة: تشمل كل من

- تأمين الحريق والانفجار
- تأمين الاخطار الاعلام الالي
- تأمين الخسارة الاستغلال
- تأمين اخطار المنشأة
- تأمين اضرار المياه
- التأمين ضد السرقة
- تأمينات المسؤولية المدنية بجميع انواعها

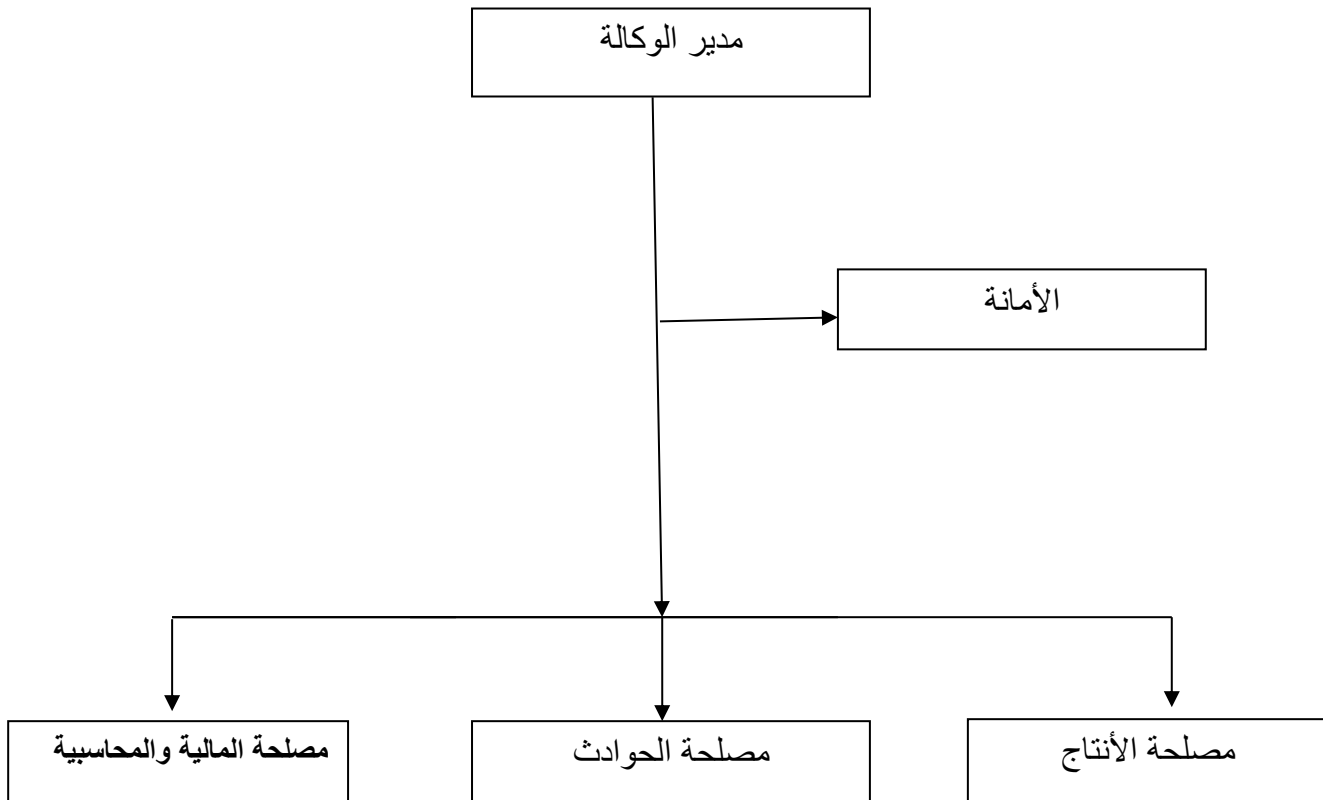
وعموما فان تأمينات السيارات من اهم التأمينات في وكالاتها التي تخدم دخلها

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة LA CAAT

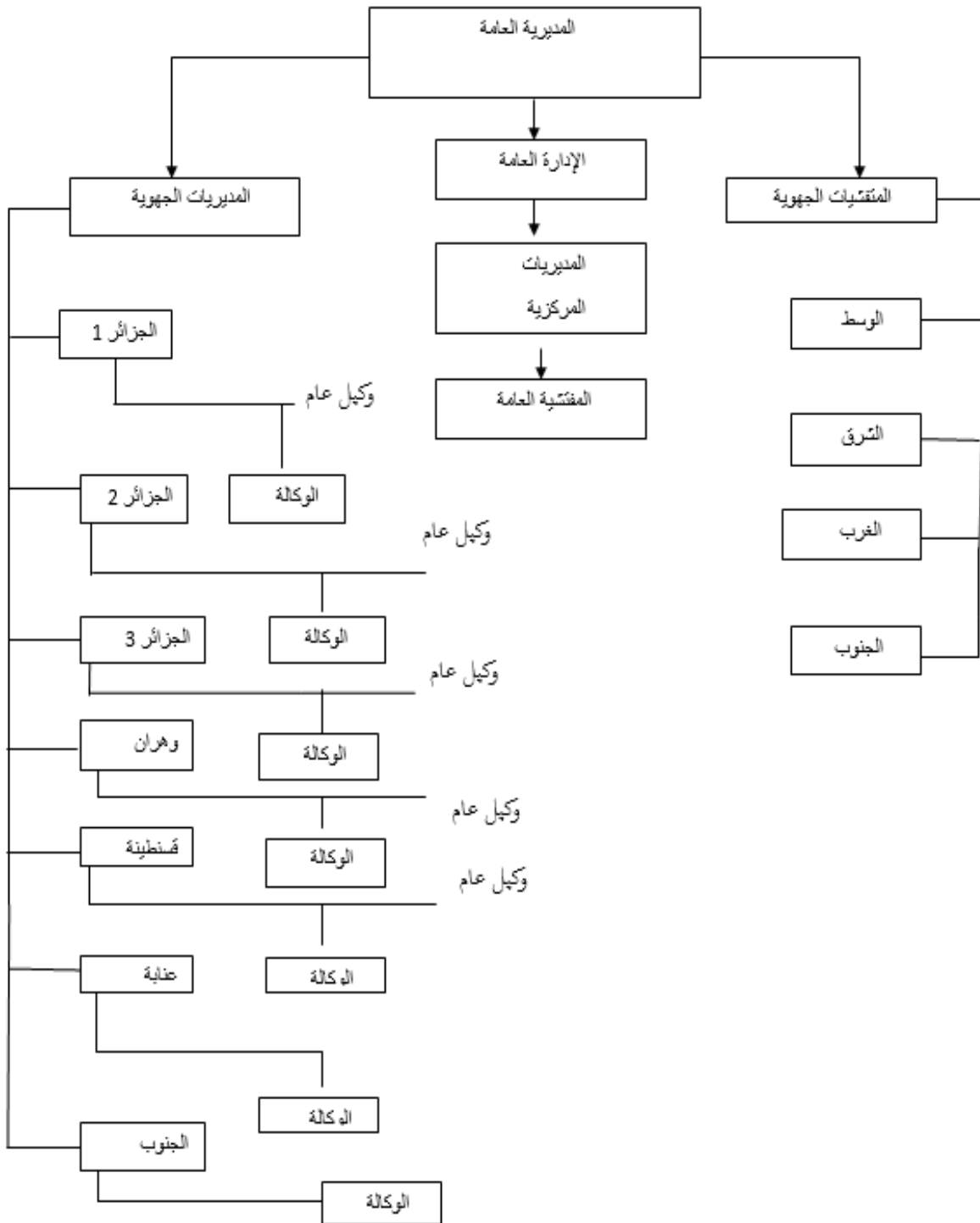
سوف نتطرق في المطلب الثالث من المبحث الثاني الى الهيكل التنظيمي للمؤسسة LA CAAT ووكالاتها مع تقديم وظائفها و مصالحها

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر : وكالة من المؤسسة الوادي

الشكل رقم (2.2) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة LA CAAT



المصدر: Revue spécial. Le 15^{ème} anniversaire de la société CAAT p20

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

الوكالة وظائف: من خلال الهيكل التنظيمي يلاحظ ان مؤسسة تقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في :

1.1 وظيفة الانتاج يتمثل انتاج المؤسسة في عقود التأمين التي برمتها مع زبائنهم وتضمن عملية الانتاج الوكالات التابعة لها كذا و كلاهما العاملين كما تتولى المديرية المركزية للانتاج ما يلي

- تسيير عقود التسيير المهمة
- المشاركة في اعداد ومتابعة الخطط القصيرة والطويلة الآجال
- تصميم الوثائق التقنية
- متابعة عمليات الانتاج بالفروع و الوكالات
- ممارسة عملية التأمين .

2. 1 وظيفة التعويض : تتمثل هذه الوظيفة بتعويض الاضرار لها زبائن المؤسسة حيث تعد من مهام و الالتزامات الرئيسية للمؤسسة، ويقوم عادة بهذه الوظيفة الوكالات ان مديرية تعويضات انتاج النقل والمديرية الفرعية لتعويضات الاضرار الصناعية البسيطة تتدخل في عدة نواحي منها :

- دراسة ملفات تسديد الاضرار .
- مراقبة تسديد الاضرار التي تقوم بها الفروع و الوكالات .
- تسديد الاضرار المتعلقة بعقود التأمين الهامة .
- متابعة العلاقات مع المحامين و الخبراء .
- اعطاء توجيهات تقنية حول الاجراءات الخاصة بتسديد الاضرار .

3. 1 وظيفة المحاسبة : تتولى وكالات التأمين عن طريق مصلحة المحاسبة والمالية بتسجيل مختلف العمليات المحاسبية والمالية التي تقوم بها الوكالات يوميا ، بينما مديرية المحاسبة والمالية على مستوى الادارة العامة بما يلي :

- تنظيم والتنسيق لكل العمليات المحاسبية للمؤسسة
- اعداد دوريات الميزانية المحاسبية والتكاليف ، حسب مراكز المسؤولين وحسب المنتج .

4. 1 وظيفة المراقبة والمراجعة : تقوم بهذه الوظيفة مديرية المراقبة والمراجعة ، والتي تعمل على ضمان النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية بالمؤسسة، ونستطيع ان نختصر مهامها في النقاط التالية :

- التحقق من قانونية وصحة مختلف العمليات المنجزة .
- اختبار سلامة التنظيم داخل المصالح وطرق التسيير المعتمدة واقتراح التحسينات والتعديلات اللازمة .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

- التحقق من العقلانية في التسيير ومستوى الفعالية المحققة .
 - التحقق من تطبيق اجراءات التسيير واقتراح التحسينات اللازمة .
 - القيام بعمليات التداخل المفاجئة ، وهذا بموافقة الادارة العامة ، للتأكد من سلامة العمليات
1. 5 الوظيفة الادارية : هي وظيفة هامة في المؤسسة التأمين ، اذا ان اداء الخدمات السريعة والفعالة يتطلب
- هيكله ادارية مكيفة مع تقنيات التسيير الحديثة ، وتعتمد هذه الوظيفة على :
- وضع تحت تصرف المؤسسة الوسائل والعتاد الضروري ، والتسيير والتنظيم لنشاط التأمين .
 - تسيير الموارد البشرية والمهام الادارية
 - تسيير ممتلكات المؤسسة والصيانة والأمن

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

المبحث الثاني : تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة، لذا سنحاول في هذا الجزء عرض طريقة النتائج المتحصل وتلخيصها في CAAT عليها وتحليلها وتفسيرها بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف شركة التأمين أشكال مختلفة لتسهيل عملية قرأت النتائج المتحصل عليها وبشكل دقيق.

المطلب الأول : تحليل النتائج

سيتم في هذا الجزء بعرض الأشكال الخاصة بتطور مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وحجم الأخطار المتعلقة بالشركة الوطنية للتأمين وتطورها عبر الزمن.

1. تحليل عناصر الميزانية للمؤسسة لشركة التأمين الشامل وكالة الوادي (2013.2014.2015)

انطلاق من الميزانية المالية (أنظر الملحق رقم 1) سيتم إعداد الأشكال الخاصة بالميزانية المالية المختصرة، إذ تسهل هذه الأخيرة عملية تحليل وحساب مختلف المؤشرات المالية، والشكل التالي يمثل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة لسنوات 2015.2014.2013

الجدول رقم (1.2) : حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

البيان / السنوات	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	17912388464.07	18457734199.48	1986452834.19
الأصول الثابتة	4750266800.00	7422846604.80	820182910.32
رأس مال الدائم	13162121664.07	11034887594.68	1166269923.87
الأموال الخاصة	17912388464.07	22856716812.62	37321671685.15
الأصول الثابتة	4750266800.00	7422846604.80	820182910.32
رأس المال الخاص	13162121664.07	15433870207.82	36501488774.83
الأصول المتداولة	31127860079.86	31604337603.75	37321671685.15
رأس المال الإجمالي	31127860079.86	31604337603.75	37321671685.15
الديون الطويلة الأجل	3199603227.94	3673024843.5	3680316107.66
الديون القصيرة الأجل	140804335.52	175451201.18	63878797.74
رأس المال الأجنبي	3340407563.64	3848476044.70	3744194905.40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2013.2014.2015)

من خلال الجدول النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي :

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الدائم : من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم خلال فترة الدراسة كان موجبا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها .

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص : نلاحظ إن قيمة رأس المال العامل الخاص موجب خلال الفترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

✓ بالنسبة لرأس مال العامل الخارجي : إن قيمة المعبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة لرأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك للمؤسسة للسيولة المعبرة.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي : إن قيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية و بسهولة .

المطلب الثاني :الأدوات والبرامج المستخدمة

بهدف الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات و المتمثلة أساسا في المؤشرات المالية ونسبها والمتمثلة في :

✓ مردودية المالية والاقتصادية

✓ النسب المالية.

1. نسب المردودية :

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة و العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة محل الدراسة خلال فترة الدراسة باستخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين لها هما :

1.1. المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية.

2.1. المردودية الاقتصادية

تعرف على أنها العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي تحققها و مجموع رؤوس الاموال المستعملة للحصول عليها . وسوف يتم توضيح نسب المردودية في الجدول الموالي :

الجدول رقم(2.2) : حساب نسب المردودية

النسب / السنوات	2013	2014	2015
المردودية المالية	0.10	0.06	0.05
المردودية الاقتصادية	-	-	-

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2013.2014.2015)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل هذه الملاحظة :

✓ بالنسبة المردودية الاقتصادية : لعدم تمكننا من الحصول على المعلومات الخاصة بالمردودية الاقتصادية لم نقم بالتطرق إليها.

2. نسب السيولة

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

1.2. نسبة السيولة العامة

تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل.

2.2. نسبة السيولة المختصرة

تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير ، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية ، التي تؤثر على المخزونات.

3.2. نسبة السيولة الفورية

تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة ، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات و الذمم في المدى القصير ، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها.

الجدول رقم (3.2) : حساب نسب السيولة

النسب / السنوات	2013	2014	2015
السيولة العامة	3.14	3.01	2.85
السيولة المختصرة	1.39	1.27	1.22
السيولة الفورية	8%	7.25%	9.02%

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات :

✓ بالنسبة السيولة العامة : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال مدة الدراسة تجاوزات الواحد، وهذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس المال العامل موجب خلال السنتين محل الدراسة .

✓ بالنسبة السيولة المختصرة : نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة هذه النسب تتراوح بين 1.39 و 1.27 و 1.22 وعليه أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير .

✓ بالنسبة السيولة الفورية : من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدناه ضعيف جدا إذ تراوحت قيمته بين (8 و 7.25 و 9.02)

3. نسبة التمويل والاستقلالية المالية

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، ومن أهم هذه النسب نجد مايلي :

1.3. نسبة التمويل الدائم

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي

2.3. نسبة الاستقلالية المالية

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئها

الجدول رقم (4.2) : حساب نسب التمويل و الاستقلالية

النسب/ السنوات	2013	2014	2015
نسبة التمويل الدائم	377%	248%	242%
نسبة الاستقلالية المالية	536%	593%	996%

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات :

✓ بالنسبة لنسبة التمويل الدائم : نلاحظ من خلال حساب هذه النسب للمؤسسة التأمين الشامل وكالة الوادي اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة , وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة مالية على مدى الطويل .

✓ بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية : نلاحظ أن الاستقلالية المالية خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح ما بين 536 و 593 و 996 وهي مرتفعة وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة . ليست بحاجة إلى مصادر لتمويل استثماراتها .

سوف نتطرق من خلال دراستنا في المؤسسة الجزائرية لتأمين و إعادة التأمين وكالة الوادي الى القيام بالعمليات التالية :

الجدول رقم (5.2): أهم المؤشرات المحسوبة في الدراسة

المؤشر	طريقة الحساب
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
رأس المال العامل الإجمالي	الأصول المتداولة
رأس المال العامل الأجنبي	الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل
نسبة السيولة المختصرة	(قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) / القروض قصيرة الأجل
نسبة السيولة الفورية	النقدية / قروض قصيرة الأجل
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
نسبة الاستقلالية المالية	الأصول الخاصة / مجموع الديون

المصدر: إعداد الطلبات بالاعتماد على الاستاذ المشرف بغداد بنين

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل لبعض أفضل و أهم النسب و المؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي عملية رقابية بعدية و هي مجموعة الطرق و الأساليب الكمية التي يعتمد عليها المحلل المالي الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ، و هي عملية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف و القوة و كشف الانحرافات و محاولة علاجها ، و تساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، و لتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى كل المؤشرات المالية و هي مؤشرات التوازن المالي و نسب السيولة والنشاط وكذلك نسب الربحية والمردودية وفي الأخير نسب النمو والرفع.

وفي هذا الفصل دراستنا تصب حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف ، حيث تم التوصل إلى أن المؤسسة لها القدرة على التمويل الذاتي رغم النتيجة السلبية المحققة من طرف المؤسسة خلال هذه الدورة ، هذا قد ساهم في احتياجات رأس المال العامل .

تعتبر شركة الجزائرية لتأمين وكالة الوادي ، من بين أهم المؤسسات التي تنشط على التراب الوطني في مجال المؤسسات المالية، أين تمت فيها دراسة الحالة) وكالة الوادي، كمحاولة لتقييم وتحليل أدائها المالي خلال الفترة 2013-2014-2015، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، ومؤشرات خاصة بالمؤسسات المالية الائتمانية،

حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري .أين قمنا باستعمال النسب المالية كأداة من أدوات البحث العلمي وبالاتماد على البرنامج الاحصائي فتمثلت النتائج، إذ كان هناك تأثير إيجابي للوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة رأس مال العامل الدائم ، وهذا يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير ، وكذا سلامة هامش الملاءة المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة وهذا ما تفسره نسب السيولة والاستقلالية وكذا حجم الأخطار المتعلقة بشركات التأمين.

الخاتمة

خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في تقييم الأداء المالي في شركة التأمين الشامل وكالة الوادي حاولنا معرفة أهم الأساليب التي تساهم في التسيير الكفء للمؤسسة الاقتصادية وهذا بإعطاء صورة واضحة عنه، فتقييم الأداء يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسة من أجل الوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسيير عليه المؤسسة في اتخاذ قراراتها وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلال الدراسة توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة إضافة إلى الخروج بالنتائج التالية:

1- نتائج اختبار الفرضيات

بعد ما تم التطرق اليه تبين لنا أن هناك خصوصية لبعض مؤشرات قياس الأداء المالي خاصة بشركات التأمين، وهذا لا ينفي عدم القدرة على استعمال مؤشرات تحليل المالي والمتعارف عليها، والخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، وهذا ينفي صحة الفرضية الأولى: التي مفادها أن لا وجود لخصوصية المؤشرات في الأداء المالي في شركة التأمين عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية.

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين أن هناك تأثير إيجابي للوضعية المالية بالنسبة لمؤشرات ككل وهذا يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى الطويلة .

2- نتائج البحث

-إن رأس المال العامل الدائم خلال فترة الدراسة كان موجب، يعني ان الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع وجود هامش أمان هذا ما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى القصير والمتوسط إذ نجد أن رأس المال العامل الدائم شهد تزايد خلال السنة الأولى إذ بلغت قيمته خلال السنة الأولى 13162121664.07 وصولا إلى ما قيمته 11034887594.68 سنة 2014 وهذا الانخفاض راجع إلى نقص الأموال الدائمة.

-من جهة وارتفاع الأصول الثابتة من جهة أخرى إذ التوازن المالي لم يتحسن مقارنة بالسنة الأخرى وإذ نلاحظ خلال هاته السنة انخفاض في رأس مال العامل الدائم سنة 2015 بمقدار 1166269923.87 وإن الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة أنه كان موجب خلال الثلاث السنوات بمعنى أن الموارد الدورية المال العامل الدائم من جهة والاحتياج في رأس المال العامل الدائم من جهة أخرى، مما أدى هذا إلى توفير سيولة نقدية للمؤسسة على طول فترة الدراسة، كما يلاحظ أن ارتفاع المستمر في السيولة النقدية داخل المؤسسة ابتداء من سنة 2013 إلى سنة 2014 .

-بلغت المردودية المالية سنة 2013 نسبة 0.10 ، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.10 دج . أما في سنتين الموالتين نلاحظ شبه نقصان في المردودية المالية للمؤسسة،

بنسبة 0.06 سنة 2014 أي أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.06 ووصل نسبة للمردودية المالية في السنة الموالية في سنة 2015 ، قدرة ب 0.05 أي أن الدينار الواحد أما بالسبة لنسب التمويل والاستقلالية فكانت نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد خلال سنوات- الدراسة، مع تذبذب قليل في هاته النسبة بين سنوات 2014 و 2015 و 2013 ، وتدل النسب المتحصل عليها أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كليا عن طريق الأموال الدائمة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الأموال الدائمة من خلال الزيادة الكبيرة في الأصول الثابتة مقارنة بالزيادة الموجودة في الأموال الدائمة . ونسبة التمويل الذاتي للمؤسسة أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة

- كما وجدنا أن الاستقلالية المالية خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح ما بين % 377 و 248 و 242% وهي مرتفعة وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة ليست بحاجة إلى مصادر لتمويل استثمارات توصيات البحث: على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات للمؤسسة محل الدراسة حيث تحسينها من شأنه أن يحسن من تأثير الايجابي لنظام الإدارة البيئية على الأداء:

على المؤسسة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لأن هذا يساعد على زيادة المردودية بنوعيتها المالية والاقتصادية التخفيض في الاحتياجات في رأس مال العامل وذلك من خلال التحكم في عناصر دورة الاستغلال.

3-آفاق البحث.

-يمكن اقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعد على البحث فيها، وأهمها : تجربة شركات التأمين الإسلامية في الجزائر؛ إعادة الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤسسات تعمل في نفس الصياغ لدراسة الوضعية المالية ومقارنتها- فيما بينها؛ دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين الجزائرية.

-تقييم الأداء المالي للشركات التأمين الخاصة .

-أثر أداء مؤسسات التأمين على الاقتصاد الجزائري .

قائمة المراجع

✓ الكتب :

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن ، 2006 .
2. جديدي م عراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، طبعة 2004.
3. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع .
4. سحر طلال إبراهيم، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013.
5. عبادي محمد و سليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية، 10/11 نوفمبر 2009.
6. عبد الهادي السيد ، محمد تقي الحكيم ، عقد التأمين حقي قة مشروعة . دراسة مقارنة . منشورات الحلبي . الحقوقية ، بيروت 2003 .
7. فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
8. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي ، شركات و أسواق مالية ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، الطبعة الثانية 2009 .
9. محمد جودت ناصر ، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1998 .
10. منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ، ط 2 ، الإسكندرية ، 1991 .
11. نذير بوسهوه و علي مكيد، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع المجلد الأول، 2014.

✓ مذكرات:

1. حاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الوادي، 2008-2009.
2. قديد فوزية، المورد البشري وتحسين أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال، جامعة الوادي، 2005-2006.

قائمة الملاحق

BILAN (ACTIF)

au 31 / 12 / 2013

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	2.1.1	196 389 332,06	48 016 369,93	148 372 962,13	139 875 832,64
Immobilisations corporelles	2.1.1				
- Terrains		579 211 747,15		579 211 747,15	579 211 747,15
- Bâtiments		4 387 195 009,49	1 482 857 736,75	2 904 337 272,74	2 968 119 945,47
- Immeubles de Placements		941 734 152,92	262 073 390,26	679 660 762,66	702 438 280,49
- Autres immobilisations corporelles		1 317 892 368,83	730 835 351,36	587 057 017,47	409 938 192,64
- Immobilisations en concession				0,00	0,00
Immobilisation en cours	2.1.1	291 822 418,71	3 243 347,85	288 579 070,86	104 310 938,55
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		2 479 506 290,80	489 142,83	2 479 017 147,97	2 255 460 930,33
- Autres titres immobilisés		7 873 804 073,58	4 867 200,00	7 868 936 873,58	6 629 500 326,16
- Prêts et autres actifs financiers non courants		77 404 940,18	3 479 054,75	73 925 885,43	65 649 660,17
- Impôts différés actif	2.1.5	380 203 882,39		380 203 882,39	267 662 038,34
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		18 525 164 216,11	2 535 861 593,73	15 989 302 622,38	14 122 167 891,94
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée				0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		7 286 874 419,64		7 286 874 419,64	6 333 369 720,53
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		120 821 567,36		120 821 567,36	1 106 682 278,51
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	6 784 557 868,27	1 229 946 073,69	5 554 611 794,58	5 427 457 155,71
				0,00	0,00
- Autres débiteurs	2.1.3	737 921 984,06	38 500 946,36	699 421 037,70	664 082 180,01
- Impôts et assimilés		42 083 043,93		42 083 043,93	102 169 783,14
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		14 351 054 668,81	47 530 030,21	14 303 524 638,60	13 261 990 345,63
- Trésorerie		3 120 523 578,05		3 120 523 578,05	2 333 840 897,53
TOTAL II - ACTIF COURANT		32 443 837 130,12	1 315 977 050,26	31 127 860 079,86	29 229 592 361,06
TOTAL GENERAL ACTIF		50 969 001 346,23	3 851 838 643,99	47 117 162 702,24	43 351 760 253,00

BILAN (PASSIF)

au 31 / 12 / 2013

P A S S I F	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	4 948 402 419,49	4 363 156 779,84
Écart de réévaluation		5 303 551,28	7 507 497,36
Écart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	1 925 666 129,98	833 271 234,74
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	-456 983 636,68	0,00
Part de la société consolidante (1)		17 912 388 464,07	16 693 935 511,94
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		17 912 388 464,07	16 693 935 511,94
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7 229 066,71	7 046 800,61
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	133 575 268,81	135 086 041,03
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées	2.1.5	2 430 947 701,82	2 172 083 281,04
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	768 655 526,30	630 033 833,54
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		3 340 407 563,64	2 944 249 956,22
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3 158 523 350,78	4 847 896 226,01
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		16 885 212 880,31	15 918 031 512,33
- Acceptations		276 530,20	
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3 039 455 155,00	1 095 536 679,51
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		37 427 461,95	41 319 476,82
Impôts Crédits	2.1.3	1 459 250 023,52	1 073 633 229,43
Autres dettes	2.1.3	1 284 221 272,77	737 157 660,74
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		25 864 366 674,53	23 713 574 784,84
TOTAL GENERAL PASSIF		47 117 162 702,24	43 351 760 253,00

COMPTE DE RESULTATS

Période du 01/01/2013 Au 31/12/2013

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		18 113 888 773,58	7 578 488 435,81	10 535 400 337,77	9 374 524 842,36
Primes acceptées		116 029 693,28		116 029 693,28	
Primes émises reportées		-558 570 307,01	-60 901 633,41	-497 668 673,60	385 639 520,38
Primes acceptées reportées				0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice	2.2.1	17 671 348 159,85	7 517 586 802,40	10 153 761 357,45	9 760 164 362,74
Prestations sur opérations directes		7 265 254 267,34	2 195 852 488,05	5 069 401 779,29	6 618 261 923,95
Prestations sur acceptations		334 038,20		334 038,20	
II-Prestations de l'exercice	2.2.4	7 265 588 305,54	2 195 852 488,05	5 069 735 817,49	6 618 261 923,95
Commissions reçues en réassurance		1 464 807 111,54		1 464 807 111,54	1 158 556 171,13
Commissions versées en réassurance		23 205 938,73		23 205 938,73	
III-Commissions de réassurance	2.2.1	1 441 601 172,81	0,00	1 441 601 172,81	1 158 556 171,13
IV- Subventions d'exploitation d'assurance					
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		11 847 361 027,12	5 321 734 314,35	6 525 626 712,77	4 300 458 609,92
Services extérieurs & autres consommations	2.2.5	818 793 210,78		818 793 210,78	829 104 517,34
Charges de personnel	2.2.5	2 489 307 773,75		2 489 307 773,75	2 204 321 690,04
Impôts, taxes & versements assimilés	2.2.5	256 338 621,55		256 338 621,55	232 254 094,19
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels	2.2.3	162 529 748,58		162 529 748,58	155 448 417,62
Autres charges opérationnelles	2.2.5	60 788 169,88		60 788 169,88	60 962 587,50
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions	2.2.5	1 177 270 496,09		1 177 270 496,09	690 023 841,69
		206 898 252,96		206 898 252,96	82 404 366,57
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		7 414 290 756,61	5 321 734 314,35	2 092 556 442,26	521 644 663,35
Produits financiers	2.2.2	600 320 398,87		600 320 398,87	626 592 570,97
Charges financières	2.2.5	200 339 459,84		200 339 459,84	130 878 823,48
VII-RÉSULTAT FINANCIER		399 980 939,03	0,00	399 980 939,03	495 713 747,49
VIII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		7 814 271 695,64	5 321 734 314,35	2 492 537 381,29	1 017 358 410,84
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				528 595 988,68	245 258 832,98
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				38 275 262,63	-61 171 656,88
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				12 565 110 930,67	11 783 165 889,03
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				10 639 444 800,69	10 690 835 504,29
IX-RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		7 814 271 695,64	5 321 734 314,35	1 925 666 129,98	833 271 234,74

BILAN - EXERCICE 2015**BILAN**

Au 31/12/2015

Passif	Note	Montant net N	Montant net N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	11.490.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées) (1)	2.1.5	1.790.346.646,15	5.390.501.731,58
Ecart de réévaluation		1.083.358,06	3.099.605,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	
Résultat net- Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.069.022.829,98	1.574.132.862,70
Autres capitaux propres- report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		19.860.452.834,19	18.457.734.199,48
Part des minoritaires (1)			
TOTAL 1 - CAPITAUX PROPRES		19.860.452.834,19	18.457.734.199,48
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.550.062,65	37.923.304,97
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	26.837.735,09	137.527.896,21
Autres dettes non courants		29.491.000,00	
Provisions réglementées	2.1.5	2.934.991.169,70	2.693.458.495,19
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	745.324.937,96	979.566.348,33
Total II - PASSIF NON COURANT		3.744.194.905,40	3.848.476.044,70
PASSIF NON COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.243.777.756,94	3.432.650.970,35
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.288.529.231,70	17.967.108.888,17
- Acceptations		205.229,20	287.730,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	3.484.809.812,59	2.217.608.490,58
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		135.262.201,91	134.903.943,16
- Impôts crédits	2.1.3	2.571.431.263,60	1.966.149.636,43
- Autres dettes	2.1.3	3.526.007.389,99	1.206.323.075,35
- Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		31.250.022.885,93	26.925.032.534,24
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		54.854.670.625,52	49.231.242.778,42

BILAN - EXERCICE 2015

BILAN

Au 31/12/2015

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	93.530.254,53	129.743.048,19	126.433.704,17
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		619.309.910,93	0,00	619.309.910,93	619.211.747,15
- Bâtiments		4.468.243.234,68	1.683.826.773,28	2.784.416.461,40	2.877.329.450,60
- Immeubles de placements		941.734.152,92	306.589.257,98	635.144.894,94	656.906.610,04
- Autres immobilisations corporelles		1.378.294.379,70	830.456.750,54	547.837.629,16	556.157.791,69
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	5.266.250,00	29.491.000,00	30.397.965,28
Immobilisation en cours	2.1.1	777.843.981,91	3.657.853,85	774.186.128,06	273.759.971,39
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		2.672.210.155,08	27.358.850,64	2.644.851.304,44	2.656.223.899,35
- Autres titres immobilisés		8.922.562.263,57	2.168.320,00	8.920.393.943,57	9.378.006.699,52
- Prêts et autres actifs financiers non courants		124.479.839,35	3.328.369,59	121.151.469,76	125.499.512,46
- Impôts différés actif	2.1.5	326.473.149,92		326.473.149,92	326.977.823,02
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		20.489.181.620,78	2.956.182.680,41	17.532.998.940,37	17.626.905.174,67
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.517.072.921,63		6.517.072.921,63	7.923.860.091,54
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédant débiteurs		242.837.470,91	0,00	242.837.470,91	92.767.038,77
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	9.055.421.174,97	1.656.159.883,75	7.399.261.291,22	6.081.199.513.513,80
- Autres débiteurs	2.1.3	2.445.899.112,00	29.698.441,75	2.416.200.670,25	732.010.085,82
- Impôts et assimilés		1.164.825.039,35	152.327.878,90	1.012.497.160,45	847.631.673,52
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
- Disponibilités et assimilés	2.1.4				
Placements et autres actifs financiers courants		16.515.838.210,87	47.530.030,21	16.468.308.180,66	13.475.024.785,18
- Trésorerie		3.265.493.990,03	0,00	3.265.493.990,03	2.451.844.415,12
TOTAL II-ACTIF COURANT		39.207.387.919,76	1.885.716.234,61	37.321.671.685,15	31.604.337.603,75
TOTAL GENERAL ACTIF		59.696.569.540,54	4.841.898.915,02	54.854.670.625,52	49.231.242.778,42

BILAN - EXERCICE 2015

COMPTE DE RÉSULTATS

Période du 01/01/2015 au 31/12/2015

RUBRIQUES	NOTE	OPÉRATIONS BRUTES N	OPÉRATIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		21.160.079.947,73	9.426.602.498,47	11.733.477.449,26	11.848.609.706,98
Primes acceptées		102.174.469,76		102.174.469,76	46.611.201,27
Primes émises reportées		304.343.064,22	440.982.730,00	-136.639.665,78	142.788.906,43
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	
I - Prime acquises à l'exercice	2.2.1	21.566.597.481,71	9.867.585.228,47	11.699.012.253,24	12.038.009.814,68
Prestations sur opérations directes		12.294.420.705,91	5.361.776.653,63	6.932.644.052,28	7.162.040.739,47
Prestations sur acceptations		24.715,05		24.715,05	50.382,11
II - Prestations de l'exercice	2.2.4	12.294.445.420,96	5.361.776.653,63	6.932.668.767,33	7.162.091.121,58
Commissions reçues en réassurance		1.785.850.165,77		1.785.850.165,77	1.589.403.211,56
Commissions versées en réassurance		21.279.537,95		21.279.537,95	9.322.240,31
III - Commissions de réassurance	2.2.1	1.764.570.627,82	0,00	1.764.570.627,82	1.580.080.971,25
IV/- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	
V - Marge d'assurance nette		11.036.722.688,57	4.505.808.574,84	6.530.914.113,73	6.455.999.664,35
Services extérieurs & autre consommations	2.2.5	1.173.845.376,60		1.173.845.376,60	924.234.962,57
Charges de personnel	2.2.5	2.191.684.659,16		2.191.684.659,16	2.644.456.292,52
Impôts, taxes & versements assimilés	2.2.5	310.835.874,83		310.835.874,83	264.324.680,59
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels	2.2.3	203.035.476,28		203.035.476,28	173.475.939,39
Autres charges opérationnelles	2.2.5	116.449.185,49		116.449.185,49	182.991.993,33
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	2.2.5	1.062.983.245,39		1.062.983.245,39	1.353.207.090,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		261.227.691,18		261.227.691,18	259.054.757,07
VI - Résultat technique opérationnel		6.645.187.514,56	4.505.808.574,84	2.139.378.939,72	1.519.315.341,80
Produits financiers	2.2.2	799.079.793,09		799.079.793,09	684.357.368,17
Charges financières	2.2.5	332.419.361,00		332.419.361,00	183.150.844,19
VII/- Résultat financier		466.660.432,09	0,00	466.660.432,09	501.206.523,98
VIII - Résultat ordinaire avant impôt (V) + (VII)		7.111.847.946,65	4.505.808.574,84	2.606.039.371,81	2.020.521.865,78
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2.2.6			647.202.029,85	389.210.316,31
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				-110.185.488,02	57.178.686,77
Total des produits ordinaires				14.726.925.841,61	14734.978.850,56
Total des charges ordinaires				12.657.903.011,63	13.160.845.987,86
IX - Résultat net des résultats ordinaires		7.111.847.946,65	4.505.808.574,84	2.069.022.829,98	1.574.132.862,70
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	
X - Résultat extraordinaire		0,00		0,00	
XI - Résultat net de l'exercice		7.111.847.946,65	4.505.808.574,84	2.069.022.829,98	1.574.132.862,70
Part dans les résultats nets des Stes. mises en équivalence (1)					
XII - Résultat net de l'ensemble consolidé (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés